

المشهد السياسي

غاب نحاس.. العبي يا حكومة

استقال وزير وعين آخر. ذهب شربل نحاس وجاء سليم جريصاتي، فضربت الحكومة مواعيد لاستئناف الجلسات والعمل، كأن الوزير السابق للعمل كان المعرقل لمناقشة 78 بنداً معظمها نقل اعتمادات وقبول هبات وتسويات وسلفات خزينة، وليس بينها أي بند تعيينات!

ولم ينس عون نحاس، فأعلن أن التكتل شكره «ولو في غيابه، على الأعمال التي قام بها، ففي ما يخص قانون العمل كانت له اليد الأولى والفضلى في تحديد معايير دراسة الزيادات في الشطور والمؤشر، وصحح أوضاعاً خاطئة كانت مستمرة منذ أكثر من 15 عاماً». وأوجز «الظروف التي أوصلتنا إلى هنا»، بالقول: «هناك مرسوم خطأ أقر في مجلس الوزراء، حاولنا أن نصححه بإجراء قانوني كي يقوّن ويمر المرسوم (...) وإقرار هذا المرسوم قانونياً يوجب أن يوقع وزير العمل المرسوم السابق حتى لا يكون هناك تمنع من قبل وزراء آخرين، أي حتى لا نخلق سابقة تسمح لأي وزير بأن يقوم بالتحفظ ذاته». وأكد أن الخلاف سببه فقط شكل المراسلة التي نظّمها نحاس، وليس خلافاً سياسياً ولا أخلاقياً ولا معنوياً «وليس هناك خلفيات لهذا الخلاف... لا صفقة شركات، ولا صفقة خارجية»، وختتم «لا يزال شربل نحاس صديقنا وحبيبنا، وبابنا ليس مغلقاً أمام أحد».

من حيث يقصدون أو لا يقصدون، أظهر القيمون على العمل الحكومي كأن عدم توقيع الوزير المستقيل شربل نحاس مرسوم بدل النقل، كان سبب تعليق الجلسات والعائق الوحيد أمام الإنتاجية، فبُكر في تعيين خلف لنحاس، هو العضو السابق في المجلس الدستوري سليم جريصاتي، ثم استعجلوا في تحديد جلسة لمجلس الوزراء في بعداً، عند التاسعة والنصف من صباح الإثنين المقبل، قبل مغادرة رئيس الجمهورية ميشال سليمان إلى رومانيا، تتبعها ثانية في السرايا الحكومية يوم الأربعاء المقبل. الألفت في جلسة الإثنين الصباحية، أن جدول أعمالها خال من أي بند تعيين، مع أن ملف التعيينات كان سبب أزمة الحكومة وتجميد جلسات - وستفرغ الوزراء العائدون وزميلهم الجديد، لمناقشة 78 بنداً معظمها نقل اعتمادات وقبول هبات وتسويات، وأبرزها بند يتعلق بمنح سلفة خزينة طارئة لمستشفى رفيق الحريري الجامعي. ووصف أحد السياسيين هذه الجلسة بأنها «للروداج بعد انقطاع الجلسات»، وإلى إعلان استئناف جلسات مجلس الوزراء، وبزخم، مطلع الأسبوع المقبل، كان يوم أمس يوم سليم جريصاتي، بدأ من التاسعة صباحاً حين اجتمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووقع مرسوم تعيينه وزيراً للعمل، وصولاً إلى الخامسة عصرًا، حيث عقد تكتل التغيير والإصلاح اجتماعاً استثنائياً للترحيب بالوزير الجديد، «الذي انضم إلى التكتل»، كما قال العماد ميشال عون بعد الاجتماع، مضيفاً إن جريصاتي «أصبح من صلب المجموعة»، ووصفه بأنه بات «المشزع الأول في مجلس الوزراء، بخبرته وبتجربته وبما أنه أستاذ في كل الجامعات الحقوقية تقريباً».

إميك لحد يعود إلى الحكم

ثائر غندور

سليم جريصاتي وزيراً للعمل. مستشار الرئيس إميل لحد للشؤون القانونية، وعضو المجلس الدستوري السابق، ورفيق النائب محمد رعد في مؤتمرين صحافيين يفندان قانونية المحكمة الدولية. هكذا يُمكن أن يُختصر الماضي السياسي لخلف الوزير شربل نحاس في وزارة العدل. أول من أمس، التقى جريصاتي النائب ميشال عون، بعدما سمع من «الحلفاء» أي حزب الله، تمنيًا عليه أن يكون إيجابياً مع عون، وهكذا كان الرجل. قبل صدور مرسوم تعيينه وزيراً، ردد جريصاتي أن اختياره يعني رفع السقف السياسي عند عون مجدداً. وهو الذي سمع من الجنرال أنه يُريده، «لكن مروحة الخيارات كانت مفتوحة لتضم بعض الناشطين في التيار الوطني الحر». ولم يكن ثمة عائق جدي أمام تعيينه لدى الرئيس ميشال سليمان ونجيب ميقاتي، علماً بأن الأخير كان قد طلب من الوزير الجديد دراسة قانونية عن المحكمة الدولية.

تعيين جريصاتي وزيراً يعني الكثير في هذه اللحظة السياسية. أولاً، يؤدي تعيينه إلى تعزيز حلفاء سوريا في الحكم. فضلاً عن كونه شبيهاً للرئيس إميل لحد في الموقف السياسي، كان جريصاتي العضو الوحيد غير السوري الذي شارك في لجان صياغة عدد من القوانين الجديدة في سوريا خلال الأشهر الأخيرة.

ثانياً، هو الصديق الصدوق لحزب الله. فهو الذي أدى دوراً أساسياً في تقديم النقد القانوني للمحكمة الدولية، وهو من قلّة من الموثوق بهم لدى قيادة الحزب في المجال القانوني المتعلق بالمحكمة. لذلك، فإن جريصاتي يُمكنه أن يؤدي دوراً إضافياً في «التواصل الوزاري» بين قيادة الحزب والنائب ميشال عون، إلى جانب قناة جبران باسيل - حسين خليل.

وإضافة إلى ما تقدم، كان جريصاتي من القانونيين القلة (إن لم يكن الوحيد) الذين أعلنوا جهاراً تأييدهم لموقف الوزير المستقيل شربل نحاس بعدم توقيع مرسوم بدل النقل. وهو شعر بأن حملاً ثقيلاً أُزيح عن كاهله أمس، بتوقيع وزير العمل بالوكالة نقولاً فتوش المرسوم. كذلك سيكون جريصاتي «وزير عدل» الظل داخل الحكومة، بعدما كان قد أعد ملفه ومشروعه لوزارة العدل قبل تأليف الحكومة. من دون أن يتولى هذه الوزارة بسبب تفضيل ميقاتي لقرطابوي عليه.

جريصاتي من مواليد زحلة عام 1952، وهو محام بالاستئناف وأستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وعضو هيئة تحديث القوانين لدى مجلس النواب (منذ شباط 2010)، وعضو اللجنة التشريعية في نقابة المحامين في بيروت (منذ نيسان 2010)، وعضو المجلس الدستوري من 25 آب 1997 إلى 25 حزيران 2009.

الهدف من زيارة الطاشناق للمر تحسين علاقته بعون



يعقد مجلس الوزراء جلستين الأسبوع المقبل (أرشيف)



سكاف مرحباً: جريصاتي يمثلنا

يعطي توزير جريصاتي جرعة قوية للتيار البرتقالي في زحلة

حكومة ميقاتي الحالية «عرضت اسم جريصاتي ممثلاً لنا ولزحلة في الحكومة لكن سيناريو تشكيلها تغير لاحقاً. اختياره الآن يعتبر امراً جيداً لنا ولزحلة». ونفى سكاف وجود أي نوع من الاتصال بينه وبين التيار الوطني الحر وقال: «حالياً لا اتصالات في ما بيننا، ولا وساطات تعمل».

إيجابية سكاف وترحيبه بخطوة النائب ميشال عون بتسمية جريصاتي

ان الجانب الايجابي غير المرئي من رسالته موجه الى حليفه السابق الياس سكاف.

سكاف الذي أعلن سروره امس بتوزير جريصاتي، ثمن عالياً خطوة اسناد حقيبة العمل الى صديقه سليم جريصاتي. ويقول لـ«الأخبار» ان وجود جريصاتي في الحكومة سيسهم في رفع مستواها و«نحن نعتبر القاضي سليم (جريصاتي) واحداً منا في الكتلة الشعبية». ويضيف ان وزير العمل الجديد «قريب منا جداً، ووجوده في الحكومة رفع تمثيل زحلة الى مستوى اعطى المدينة حقها التمثيلي». ويتابع سكاف ان جريصاتي «يغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وهو انسان وطني ونظيف ومخلص ويكفي انه غير طائفي». وينفي رئيس الكتلة الشعبية ان يكون قد تلقى اتصالاً من التيار الوطني الحر قبل تسمية جريصاتي وزيراً للعمل. كاشفاً لـ«الأخبار» انه خلال مفاوضات تشكيل

عفيف دياب

ارتفعت حصة زحلة في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وأصبح للمدينة 3 مقاعد وزارية بعدما سُمي التيار الوطني الحر القاضي السابق سليم جريصاتي وزيراً للعمل بدل الوزير المستقيل شربل نحاس. تسمية انعشت زحلة وستعطي حكماً جرعة قوية للتيار البرتقالي فيها قبل اي طرف سياسي آخر. فالنائب ميشال عون تمكن من إصابة أكثر من عصفور بحجر واحد من خلال رفع حصة زحلة في الحكومة التي لم تكن متاحة له حين ولدت الحكومة الميقاتية قبل أكثر من سنة، وتأكيده مجدداً، فعلاً وقولاً، أهمية موقع ودور المدينة في حراكه السياسي والشعبي، وايصاله رسالة لمن يعينهم الامر انه الوحيد القادر على اعطاء زحلة قيمتها السياسية في التمثيل الحكومي. ويقول قراء خطوة عون بتوزير الزحلاوي جريصاتي

